



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.

تصدير المنتجات المصرية

العدد رقم (٢٩٩)

نوفمبر

٢٠٢٤

نشرة شهرية تصدر عن مركز
المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع
لمجلس الوزراء المصري.



قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.

تصدير
المنتجات
المصرية

IDSC | عن المركز

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فخر رائد ومُصنّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أُنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثّل مهمته الرئيسية في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له، وصولاً إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعديداً وتنوعاً، وذلك تزامناً مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعدّ تدشيناً لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميّزاً في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعدّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافاً إقليمياً ودولياً بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جلياً في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد طوّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديراً لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

فريق العمل

رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام

أ. طارق حسن
مدير الإدارة العامة للمكتبات

مدير التحرير

أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل

أ. حسن محمد
فريق العمل
أ. رانيا ضياء
أ. فاطمة أحمد

التصميم الجرافيكي

م. إسلام راشد
المراجعة الفنية
د. باهي ياسين

مستشار اتحاد الصناعات المصرية
للبحوث والدراسات الاقتصادية
المراجعة

الإدارة العامة للجودة

أ. هبه أبو الوفا
أ. حسام شومان
أ. أيمن سيد



تمثل آراءً ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب -فضلاً عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف: (القومية - الحزبية - المستقلة)، وما تشتمل عليه من مقترحات وطول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشكلاته، ثروة فكرية ورافداً مهماً يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام برصد هذه الآراء واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها.. أمراً على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت «قاعدة بيانات قضايا وآراء» في عام ٢٠٠٧، لتحقيق أهداف: الرصد - الاستخلاص - التسجيل والتخزين - البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلاً عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن «قاعدة بيانات قضايا وآراء» تسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن إلى أكثر من ٨٠ ألف تسجيلية، علماً بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضاً وطباعتها.

وتعد «نشرة قضايا وآراء» التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة: حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدار التي بين أيدينا تتضمن (٢٤) تسجيلية في موضوع «تصدير المنتجات المصرية»، وهي للمواد الصحفية التي نُشرت خلال الفترة من أبريل ٢٠٢٣، إلى أغسطس ٢٠٢٤، من صحف (الأهرام - الأخبار - اليوم السابع - العالم اليوم - الوفد-البوابة نيوز).

جدير بالذكر أن إصدارات النشرة جميعاً متاحة ورقياً بالمكتبة وإلكترونياً على نظام القاعدة، أو من خلال موقع المكتبة على شبكة الإنترنت.

هذا، ويسعد «مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل، شكلاً، وموضوعاً، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة library@idsc.gov.eg

- جدير بالذكر أن المواد التي يتم رصدها، والتي تتضمنها النشرة لا يمكن أن يتم المساس بنصوصها فهي تُذكر بالنشرة طبقاً للعبارات التي ذكرها مؤلفوها، دون أدنى مسؤولية في ذلك على مكتبة المركز، فضلاً عن أن المقترحات الواردة بالنشرة لا تعني بالضرورة أن أيّاً منها لم يتم تنفيذه بعد من الجهات المعنية، كما أن تقييم هذه المقترحات ليس مسؤولية أو وظيفة القائمين على إعداد النشرة؛ حيث تعتمد منظومة قضايا وآراء على رصد المواد الصحفية بشكل حصري.

أبرز المقترحات والآراء الواردة بالنشرة

■ سرعة رد الأعباء التصديرية بعد أقصى ٣ أشهر من تاريخ الشحن، حتى يتحقق الهدف الذي تصرف من أجله، مع التوسع في برامج المساندة الخاصة بالشحن خاصة في ظل الظروف الحالية التي شهدت ارتفاعات غير مسبوقة لأسعار الشحن أثرت في تعزيز تنافسية الصادرات المصرية.

(تسجيلية: ٢)

■ الاهتمام بالصناعة والعمل على زيادة الأيدي العاملة في الصناعات التصديرية، والتي تحتاج إليها السوق الإفريقية، ومراعاة جودة المنتج حيث لها دور مهم في رغبة الأسواق في استقبال المنتج المصري.

(تسجيلية: ٣)

■ إجراء دراسات تسويقية للشركات المصرية العاملة في مجال التصدير بعد زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية.

(تسجيلية: ٤)

■ تحديد التصور الاستراتيجي للسياسات الصناعية، وتحديد الهدف منها، سواء بزيادة مدخلات النقد الأجنبي من خلال الصادرات والانفتاح على العالم.

(تسجيلية: ١١)

مستخلص

تتبع سياسة واستراتيجية الدولة في زيادة الصادرات المصرية، وزيادة فتح العديد من الأسواق العالمية، واستغلال تحسن العلاقات الدبلوماسية والسياسة مع الدول جميعًا، على السياسة الاستثمارية التي تستهدف وضع آليات جديدة وحديثة للتعامل مع ملف الصناعة.

ويُقترح:

- الوقوف على أرض الواقع لمعرفة الصعوبات والمشكلات التي تواجه القطاع بالكامل، وكيفية عمل ما يسمى التكامل الرأسي والأفقي للأنشطة الصناعية لتتكامل الإنتاجية في عدد من السلع ودراسة السوق عن طريق الاجتماع مع المسؤولين والمستثمرين جميعهم أسبوعيًا للحل السريع.
- عدم التفتيش على المنشآت إلا من خلال لجنة مشكلة من الجهات المختصة، ولا يكون القرار أحادي الجهة ليتحقق الغرض الأساسي وهو زيادة الصادرات عن طريق زيادة التصنيع والإنتاج وعلاج الخلل في العديد من القدرات الاقتصادية لملاحقة التنافس في السوق العالمية، ومن الأمثلة التي يجب الإشادة بها وكيفية تبني الحكومة لها هي صناعة السيارات التي لدى الدولة العديد من التجارب مع أكثر من سوق عالمية وشركات أجنبية.

٢) ننشر توصيات مؤتمر "الاستثمار - الصناعة - التصدير.. المثلث الذهبي"/ عزة الراوى

مستخلص

أصدرت جمعية رجال الأعمال المصريين، برئاسة المهندس علي عيسى، اليوم الخميس، توصيات المؤتمر الذي نظّمته لجنة الصناعة بالجمعية يوم الإثنين الماضي ١٣ مايو ٢٠٢٤، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، الدكتور "مصطفى مدبولي"، وبحضور عدد من وزراء المجموعة الاقتصادية، وكبار رجال المال والأعمال في مصر، تحت عنوان: مؤتمر "الاستثمار.. الصناعة.. التصدير" المثلث الذهبي".

ويُقترح:

- ثبات التشريعات الاقتصادية المنظمة للنشاط الصناعي، وعلى رأسها "التشريعات المتعلقة بالنظام الضريبي والحوافز الاستثمارية"، بالإضافة إلى الإسراع في إصدار قانون موحد للصناعة المصرية بهدف النهوض بالمنتج المحلي، والتيسير على المستثمر الصناعي لإقامة مشروعه بعيداً عن التشابك في التخصصات بين الجهات المعنية المختلفة.
- النظر في اللائحة التنفيذية لقانون تفضيل المنتج المحلي، وتأكيد أن تتحمل وزارة المالية أعباء تنفيذ القانون من قبل الجهات المعنية.
- تطبيق مبادئ الحياد التنافسي بالشفافية والحوكمة المطلوبة، وذلك وفقاً للاستراتيجية المعدة من قبل جهاز حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية، والتي تم إقرارها في مجلس الوزراء في مايو ٢٠٢٢، والتي تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية في إطار من العدالة والحيادية بين الشركات الصناعية كافة العاملة في السوق المصرية.
- إعادة تقييم البرامج والمنح الممنوحة من المؤسسات الدولية والتمويلية ومراجعة نتائجها وكيفية تعظيم الاستفادة منها من خلال نقل التكنولوجيات الحديثة والمتطورة المستخدمة لدى الدول الصناعية الكبرى.

٢) ننشر توصيات مؤتمر "الاستثمار - الصناعة - التصدير.. المثلث الذهبي"/ عزة الراوى-تابع

ويُقترح:

- وضع برنامج زمني محدد لرقمنة عناصر المنظومة الصناعية كافة في مصر. واستخدام أحدث التكنولوجيات المستحدثة لتطوير الصناعة المصرية وخلق سلاسل إمداد تتوافق مع استراتيجية الصناعة المصرية تهدف إلى توطين الصناعة وإحلال الواردات وزيادة القيمة المضافة.
- توفير آليات تمويلية فعالة وميسرة للشركات الصناعية لتسهيل الحصول على القروض بأسعار فائدة مخفضة مع توفير حوافز ومنح تمويلية أكثر جاذبية للشركات والمصانع التي تتبنى تكنولوجيا الجيل الرابع، وتتوافق مع اشتراطات الاقتصاد الأخضر.
- أن تقوم البنوك المصرية الرئيسة، مثل: البنك الأهلي وبنك مصر بفتح فروع لها في عدد من الدول الإفريقية؛ لأن ذلك سيكون أحد العوامل الأساسية لزيادة الصادرات المصرية إلى إفريقيا.
- التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنح حوافز استثمارية وإعفاءات ضريبية متدرجة مع التوسع في توفير التمويل بأسعار فائدة مخفضة ومدعومة.
- تكليف مكاتب التمثيل التجاري المصري بالسفارات والمجالس التصديرية بقطاعاتها كافة بدراسة الأسواق الخارجية واحتياجاتها بغرض فتح أسواق جديدة، واستحداث منتجات تصديرية لديها مزايا تنافسية في تلك الأسواق.
- سرعة رد الأعباء التصديرية بحد أقصى ٣ أشهر من تاريخ الشحن، حتى يتحقق الهدف الذي تصرف من أجله، مع التوسع في برامج المساندة الخاصة بالشحن خاصة في ظل الظروف الحالية التي شهدت ارتفاعات غير مسبوقه لأسعار الشحن أثرت في تعزيز تنافسية الصادرات المصرية.

٣) الاستثمارات المصرية في إفريقيا.. ماجد عبد العظيم: لدينا ١٥ صناعة نستطيع من خلالها السيطرة على السوق الإفريقية/ أحمد طلعت رسلان

مستخلص

أوضح الدكتور "ماجد عبد العظيم قابيل"، أستاذ الاقتصاد، أن مصر تمتلك مزايا نسبية في العديد من الصناعات التي تصلح أن تكون صناعات تصديرية إلى القارة الإفريقية مع اتساع القارة، كونها سوقًا قادرة على استيعاب الصادرات المصرية مع وجود احتياج إلى السوق الإفريقية للصناعات المصرية، خاصة أن مصر لديها صناعات لها سوق عالمية.

ويُقترح:

- زيادة الدور الاقتصادي لمصر في دول إفريقيا، والعمل على زيادة وجود رجال الأعمال المصريين داخل القارة، ومن الصناعات التي يمكن تصديرها إلى إفريقيا الصناعات التحويلية والصناعات الكيماوية والغذائية وصناعة الملابس الجاهزة والأثاث، والأجهزة الكهربائية، وتصدير الأواني المنزلية والجلود، وصناعة الزجاج، والكابلات والمعدات الكهربائية، وتشكيل المعادن ومواد البناء والحديد والأسمت.
- الاهتمام بالصناعة والعمل على زيادة الأيدي العاملة في الصناعات التصديرية، والتي تحتاجها السوق الإفريقية، ومراعاة جودة المنتج حيث لها دور مهم في رغبة الأسواق في استقبال المنتج المصري.

٤) "شعبة المصدرين": مطلوب حوافز ضريبية ودراسات تسويقية لزيادة حجم الصادرات المصرية/ داليا عبد القادر

مستخلص

أكد "أحمد زكي"، أمين عام شعبة المصدرين ورئيس لجنة الشؤون الإفريقية بالشعبة، دور الشركات المصرية العاملة في مجال التصدير والترويج؛ حيث تسهم في تقديم الدعم للمصدرين من أجل مساعدتهم على إيجاد أسواق لمنتجاتهم من خلال تزويدهم بسائر المعلومات المتعمقة بطبيعة الأسواق الخارجية، والفرص التجارية المتاحة، إضافة إلى المشاركة في المعارض، وتقديم فرص التدريب، وغير ذلك من الأدوات التي تساعد على ترويج الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية.

ويُقترح:

- إجراء دراسات تسويقية للشركات المصرية العاملة في مجال التصدير بعد زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية.
- سرعة صرف دعم الصادرات بحد أقصى ٣٠ يومًا للشركات، خاصة أن دورة الإنتاج تعاني ارتفاعاً مستمراً في تكلفة المواد الخام؛ بسبب تغير سعر الصرف، وتمثل سرعة الاستجابة لصرف دعم الصادرات دعماً لدورة الإنتاج التي بدورها تمثل دعماً للصناعة التي تلعب بدورها دوراً كبيراً في رفع معدل الصادرات.

هـ وكيل الشيوخ يطالب بمشروع وطني للتصنيع الزراعي للارتقاء بالمنظومة/ نورا فخري

مستخلص

إن التصنيع الزراعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمسيرة الوطنية للاقتصاد المصري ليس على المجال الإنتاج الزراعي، ولكن على التصنيع الزراعي الذي يعتبر مكونًا أساسيًا، حيث إن الاهتمام بالتصنيع ركيزة أساسية في الجمهورية الجديدة.

ويُقترح:

- أن نكون أمام تخطيط على نحو فني تعليمي يتفق مع أحدث النظم العالمية في الزراعة يحقق إنتاجًا يكفي للسوق المحلية، ونكون أمام فائض للتصدير.



٦ مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر يطلق "برنامج شهادة إدارة التصدير" لرفع كفاءة العاملين على قطاع التصدير في الشركات الصغيرة والمتوسطة/ نجلاء الرفاعي (دكتور)

مستخلص

إن مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يعمل على تعزيز التجارة الدولية لمصر من خلال زيادة الصادرات المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الشركات ذات الجاهزية للتصدير، التي تسعى إلى التوسع، وذلك من خلال ثلاثة مكونات رئيسية: تحسين القدرات التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبناء قدرات المؤسسات الداعمة للتجارة، مثل: المجالس التصديرية، وتطوير سياسات التجارة والاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وذلك للوصول إلى منظومة متكاملة تساعد على زيادة الصادرات المصرية.

ويُقترح:

- العمل على رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة بالتصدير، حيث تم طرح التحديات التي تواجه قطاع التصدير بمصر، وتأكيد ضرورة العمل على رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة بالتصدير من خلال هذه الشهادة.



(٧) المالية تتيح تمويلات ميسرة بفائدة ١٥% لقطاعي الصناعة والزراعة.. وخبراء: لا بد من وجود خطة جديدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.. خطوة إيجابية؛ لأنها ستعمل بشكل كبير على زيادة الصادرات/ محمد محفوظ

مستخلص

تسعى الحكومة إلى زيادة الإنتاج خاصة في مجالي الزراعة والصناعة، والاعتماد بشكل أكبر على المنتج المحلي، حيث أعلن وزير المالية محمد معيط، مبادرة جديدة لدعم القطاعات الإنتاجية في مصر، حيث سيتم توفير تمويلات بقيمة تصل إلى ١٢٠ مليار جنيه لأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي، بفائدة لا تتجاوز ١٥%.

ويُقترح:

- وجود خطة جديدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المسؤولين عن ذلك الملف، لأن الاهتمام بذلك الملف يعمل على تعزيز ريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة، كما أن دعم الحكومة وتقديم برامج تمويلية مخصصة لهذه الشرائح من رواد الأعمال يصب في مصلحة الجميع.
- وجود استراتيجية جديدة من قبل الدولة تعمل على زيادة الاستثمار، وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على دخول الاستثمار بقوة؛ حيث إن ذلك سيعمل على توفير عدة عوامل؛ من بينها توفير العملة الصعبة خاصة في ظل ارتفاع سعر الدولار وتخطيه حاجز الخمسين جنيهًا، إلى جانب زيادة الإنتاج، وتقليل نسب البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب.

مستخلص

أوضح مركز المعلومات بمجلس الوزراء في أثناء متابعة هيكل الميزان التجاري غير البترولي خلال "الربع الرابع ٢٠٢٢، والربع الرابع ٢٠٢٣" وجود عجز تجاري قيمته ٩ مليارات و٣٠٠ مليون دولار خلالهما، فكيف يحدث هذا في الوقت الذي تُهدر فيه فرص تصديرية سهلة بلا منافسة حقيقية؟

ويُقترح:

- استحداث وزارة التجارة والصناعة آلية بالاشتراك مع روابط وتجمعات القطاع الخاص لمتابعة الفرص التصديرية لمصر على مستوى العالم، والدفع بها، والسعي إليها بقوة،

٩) رئيس صندوق ديسربتيك: ٢٢٠ مليون دولار تنتظر الاستثمار في الشركات الناشئة المصرية خلال العامين المقبلين/ محمد لطفي

مستخلص

يعد السبب في تراجع سوق الاستثمارات في شركات رأس المال المخاطر: بسبب ارتفاع معدلات التضخم حول العالم نتيجة جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠، ثم الحرب الروسية - الأوكرانية؛ مما حول البنوك المركزية إلى رفع الفائدة ودفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات جديدة يحصلون منها على عائد ثابت، حيث إن إعادة تسعير الشركات الكبرى في السوق أثرت في الكيانات القائمة كلها التي يتم فيها الاستثمار بالدولار الأمريكي: نظرًا لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل نظيرتها الأجنبية.

ويُقترح:

- تحضير الشركات المصرية الناشئة خلال هذه المرحلة التي تشهد تباطؤًا في بعض الأحيان من خلال إعادة ترتيب البيت من الداخل والاستعداد لاستقبال الأموال الجديدة التي يمكن أن تعتبر فرصة سانحة لدخولها في الوقت الحالي، مع ضرورة الاتجاه نحو فتح أسواق تصديرية جديدة وعدم الاكتفاء بالسوق المحلية خاصة أن هناك أسواقًا خليجية وأوروبية تنتظر المنتجات المصرية التي يتم تصميمها بعقول بشرية مدربة ومتميزة في مجالات جديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحليل البيانات.

مستخلص

منذ عقود نستورد منتجات رغم وجود مماثل لها في الصناعة المصرية، ونسمح باستثمارات أجنبية تنتج منتجات منافسة للمصرية، بالإضافة إلى استيراد منتجات استفزازية، مثل: مأكولات للكلاب والقطط والخيول ومستحضرات تجميل، فذلك كله يضعف قيمة الجنيه أمام العملة الأجنبية، إن ما نشاهده بالطرقات والمحال من ملابس وأحذية وغيره غالبًا مستوردة، وبذلك ننشط مصانع المستوردين منها لتنتعش، ونحن نغني ظلموه اقتصاديًا.

ويُقترح:

- تشجيع المنتجات المصرية وإلزام القائمين عليها بتصنيعها طبقًا للمواصفات الفنية، وعدم رفع السعر دون مبرر والالتزام بسداد حق الدولة من ضرائب.
- الاهتمام بالمنتجات الصناعية والزراعية من أجل الاستهلاك المحلي مثلما تهتم الكثير من الدول بمنتجاتها المحلي أكثر من المخصص للتصدير، وغالبًا يكون التصدير بعد اكتفاء السوق المحلية، حيث لا يصدرن مثلًا البصل ليشرح في السوق المحلية ويرتفع سعره.

(II) تحت رعاية د. مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء: انطلاق فعاليات مؤتمر أخبار اليوم الاقتصادي العاشر. ١٧ فبراير: المهندس إيهاب ماضي: الاهتمام بالتصدير والتشغيل يسهم في زيادة النمو/ سيد شكري

مستخلص

وجه المهندس إيهاب السيد ماضي المدير التنفيذي لشركة ريفلكت للاستثمار والتطوير العقاري الشكر إلى مؤسسة أخبار اليوم على تنظيم المؤتمر الاقتصادي المهم، الذي يتناول التحديات والمعوقات، التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين، وطرح الحلول المناسبة لدفع عجلة التنمية.

ويُقترح:

- الاهتمام بالتصدير والتشغيل، الذي يسهم في زيادة النمو ويوفر فرص عمل للشباب، من خلال التكايف للعبور إلى بر الأمان.
- إن السوق العقارية متأثرة بالتأكد بالذبذبة وعدم الاستقرار في سعر الصرف وتكلفة إنتاج الوحدات مرتفعة؛ بسبب زيادات مستلزمات الإنتاج التي تحدث بشكل مستمر، وبالتالي المطور العقاري يتأثر بهذا الأمر ويوجد صعوبة في تحديد تكلفة المشروع. الاهتمام بالمنتجات الصناعية والزراعية من أجل الاستهلاك المحلي مثلما تهتم الكثير من الدول بمنتجها المحلي أكثر من المخصص للتصدير، وغالباً يكون التصدير بعد اكتفاء السوق المحلية، حيث لا يصدرن مثلًا البصل ليشح بالسوق المحلية ويرتفع سعره.

١٢) مقترح برلماني بدراسة تصدير العقارات.. حجمها يصل إلى ٢ تريليون دولار سنويًا / ولاء نعمة الله

مستخلص

إن تصدير العقار أصبح من أضخم وأكبر الأنشطة الاقتصادية الآن عالميًا، حيث وصل حجم الأعمال بهذه التجارة إلى ما يقرب من ٢ تريليون دولار سنويًا، كما أن هناك العديد من الدول التي يعتمد اقتصادها على تصدير العقار إلى الخارج، حيث يصل حجم تصدير العقار سنويًا عالميًا إلى ٢٥٠ مليار دولار.

ويُقترح:

- قيام الحكومة بدراسة تجارب مختلف دول العالم في التصدير العقاري، حيث إن هناك العديد من الدول التي يعتمد اقتصادها على تصدير العقار إلى الخارج، حيث يصل حجم تصدير العقار سنويًا عالميًا إلى ٢٥٠ مليار دولار، وتأتي في مقدمتها نيويورك، ولندن بنحو ٤٠ مليار دولار لكل منهما، ويرجع ذلك إلى عمليات الشراء المتزايدة للمواطنين للعقارات في الدول الأخرى، وبالنسبة لمصر؛ فإن نصيبها من هذه التجارة لا يتعدى نسبة الـ ٢%.
- العمل على إنجاح نظام تصدير العقار المصري إلى الخارج من خلال توضيح مزايا تصدير العقار، ولعل أبرزها إدخال عملة أجنبية مصر، بالإضافة إلى التسويق السياحي لمصر عالميًا، وهو ما يلقي بالتبعية دورًا كبيرًا على وزارتي السياحة والإسكان في تسويق العقار المصري، سواء من خلال إطلاق الحملات الإعلانية التسويقية، أو تنظيم معارض عقارية خارجية، أو تنظيم مؤتمرات لمسؤولين مصريين في الدول المختلفة، واستغلال وجود الجاليات المصرية في دول العالم كلها.

مستخلص

كان المصريون في الخارج يقومون بتحويل مرتباتهم إلى مصر طوعياً طيلة السنوات السابقة، ثم خرجت بعض الأصوات أرهبت العاملين بالخارج، فبدأت تفكر ملياً قبل التصرف في أموالهم، كما حدثت المصيبة الكبرى بخلق سوق سوداء في سعر الدولار، واستفحلت السوق بتصرفات غير مسؤولة من تجار العملة، حتى وصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من ٦٥ جنيهاً، بينما سعره في البنك ٣١ جنيهاً، يعني أكثر من الضعف، مما خلق رعباً للمصريين بالخارج، وتأثرت الأسعار في السوق المحلية عموماً بهذه التصرفات.

ويُقترح:

- الاهتمام بالتصدير، وترشيد الاستيراد، من خلال تقييم ومراجعة برنامج دعم الصادرات، على ضوء توجه الدولة لتقديم المزيد من الدعم اللازم للمصدرين.

١٤ صادرات الأغذية المصنعة المصرية تواصل النمو الإيجابي إلى ٥.١ مليارات دولار في ٢٠٢٣ / نجلاء الرفاعي (دكتور)

مستخلص

بلغت صادرات الصناعات الغذائية في ٢٠٢٣، نحو ٥,١ مليارات دولار محققة نسبة نمو قدرها ١٤%، وقيمة نمو ٦٠٢ مليون دولار مقارنة بصادرات الفترة نفسها من عام ٢٠٢٢، التي كانت قد بلغت نحو ٤,٥ مليارات دولار، وتعد تلك القيمة هي الأعلى في تاريخ صادرات الصناعات الغذائية المصرية.

ويُقترح:

- عدم فرض أية رسوم إضافية أو ضرائب جديدة للحفاظ على تنافسية المنتج المصري.

مستخلص

لدينا حلول اقتصادية غير تقليدية ولدينا ذخيرة قوية من كبار الخبراء في الاقتصاد على المستويين المحلي والعالمي يسهمون في وضع الحلول المطلوبة لدعم قوة الاقتصاد الوطني وجعله قادرًا على مواجهة التحديات المطلوبة كلها داخليًا وخارجيًا.

ويُقترح:

- تحقيق قفزة في الصادرات؛ فهو الحل للخروج من عنق الزجاجة مثلما حدث في الصادرات الزراعية التي تجاوزت ٧ ملايين طن، إضافةً إلى تطوير صناعة السياحة، وأيضًا سياحة المؤتمرات والسياحة الدينية لجذب المزيد من السياحة الوافدة إلى البلاد.
- زيادة فرص التشغيل في العديد من المجالات الاقتصادية المتنوعة، مع جذب الاستثمارات الخارجية لإقامة مشروعات جديدة في المجالات كلها؛ الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية.
- زيادة مواردنا من العملات الأجنبية، من خلال التصدير والخدمات والسياحة، وفي المجالات كلها التي تنمي حصيلتنا من النقد الأجنبي؛ مع زيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة وتصدير منتجاتها إلى الخارج وتشجيع واردات مستلزمات الإنتاج على حساب ما يتم ضخه للاستهلاك.
- إعطاء التصدير أولوية أولى من أجل تحقيق انتعاشة أكبر في الاقتصاد الوطني.

١٦ القطاع الغذائي يعود إلى نمو الصادرات: مليار دولار زيادة خلال العام الحالي رغم الأزمات والمعوقات /مصطفى عبيد

مستخلص

تمثل الصادرات أحد المسارات العملية لجذب العملة الصعبة، وهو ما يبرر اهتمام الدوائر الرسمية، ومنظمات الأعمال بشكل رئيس بسبل تنشيط وزيادة الصادرات كلها.

ويُقترح:

- تفعيل دور قطاع الصادرات الغذائية في مضاعفة الصادرات المصرية، وذلك باعتباره الأكثر تنوعاً والأعلى طلباً في ظل توترات الأوضاع الإقليمية، وهو الأقدر على لعب دور واضح ومهم في مضاعفة الصادرات.
- تكثيف الحملات الرقابية على المصانع العشوائية للحفاظ على سمعة الصناعة الوطنية وضمان توفير المنتجات الغذائية بأعلى معايير الجودة وسلامة الغذاء، خاصة أن المنتج الغذائي يرتبط بصحة وسلامة المستهلك.

١٧ إصلاح الاقتصاد يبدأ من السوق الداخلية وينتهي بالتصدير/صلاح السعدني

مستخلص

شهد العديد من بلدان العالم، مثل: سنغافورة وماليزيا والصين وهونج كونج وباكستان ونيجيريا ورواندا وقطر وتركيا، وغيرها معدلات نمو متسارعة للغاية خلال العقدين الأخيرين، على الرغم من تزايد أعداد السكان في هذه البلدان، واستطاعت تحقيق أرقام مذهلة من حيث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات التضخم نوعاً ما مع التوسع في حجم النشاط الصناعي والإنتاجي والخدمي وهو الأمر الذي ترتبت عليه نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتصدير لدرجة أن دولة، مثل: الصين؛ وهي التي كانت بالأمس القريب تبذل جهوداً كبيرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت اليوم ثاني أكبر منتج ومصدر على مستوى العالم وتزاحم الولايات المتحدة الأمريكية على صدارة العالم في الإنتاج والتصدير وامتلاك أكبر حصة سوقية.

ويُقترح:

- التوسع في المعارض المتخصصة بهدف التوسع في الإنتاج والتصدير.
- وضع برامج محددة ومدروسة لزيادة القيمة المضافة إلى الصناعات التي تنتج في مصر، ويتم تصدير جزء منها إلى الأسواق الخارجية، كذلك تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة مع عدد كبير من التكتلات الاقتصادية، وزيادة حجم التجارة البينية خاصة مع أهم الشركاء التجاريين، ومنها بلدان الاتحاد الأوروبي، وإفريقيا، وتعظيم.
- الاهتمام بالتصدير وزيادة الصادرات إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، فمصر قادرة على تحقيق هذا الرقم شرط زيادة الإنتاج وزيادة ساعات العمل وتغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الخاصة.
- عمل القطاع الخاص ومستثمريه وجمعيات ومنظمات واتحادات الأعمال على التقارب الشديد بمنهجية وفكر جديد مع نظرائهم في دول التكتلات الاقتصادية، متسلحين بأيدولوجية جديدة مبنية على دراسات وأبحاث وقدرة تمويلية لاختراق أسواقها والعمل فيها بشكل فعال.

١٨ "مستثمرو بدر": ملف الصادرات يتصدر أولويات مجلس إدارة الجمعية.. وفرص كبيرة في إفريقيا /محمد عبد الرحمن

مستخلص

كشف المهندس بهاء العادلي رئيس جمعية مستثمري بدر، عن أن الاهتمام بملف التصدير يأتي في مقدمة أولويات مجلس إدارة الجمعية الجديد خلال المرحلة الراهنة، وذلك بالتوازي مع خطة الدولة والقيادة السياسية لتعزيز الصادرات المصرية والوصول بها إلى ١٠ مليار دولار سنويًا.

ويُقترح:

- على الحكومة اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال تعميق وتوطين الصناعة لزيادة القدرات التصديرية وتحقيق طفرة بالوجود في الأسواق الخارجية، لافتًا إلى أن المنتجات المصرية لديها فرص كبيرة في بعض الأسواق العربية والإفريقية، رغم المنافسة الشرسة التي تواجهها في تلك الأسواق.
- تأهيل الشركات المتوسطة والصغيرة للتصدير عبر برامج تدريبية متخصصة مع الاستعانة بالكوادر الناجحة في المجالات التصديرية، إلى جانب مساعدة الشركات على الحصول على الشهادات والاعتمادات الدولية اللازمة لاقتحام أسواق جديدة.
- على وزارة التجارة والصناعة تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري، وتحديدًا ضرورة قيامها بدراسة الأسواق الخارجية، والتعرف على احتياجاتها، وعرض الفرص التصديرية وإرسالها إلى منظمات الأعمال للمساهمة في نشر ووجود المنتجات المصرية في تلك الأسواق، لتعزيز الصادرات المصرية.

١٩ جمعية رجال الأعمال تطالب بضرورة الترويج للصادرات المصرية لفتح أسواق جديدة/هاني الحوتي

مستخلص

إن برامج تمويل الصادرات من أهم الموضوعات على الساحة الاقتصادية اليوم لما لها من أهمية كبيرة في مساندة الشركات المصرية على اختلاف أحجامها لزيادة صادراتها وتنمية مواردها ومساعدتها على تخفيض التكاليف المرتبطة بالتصدير ومواجهة التحديات الاقتصادية من خلال زيادة النقد الأجنبي وتقليل فاتورة الواردات، وكذلك زيادة القدرات التنافسية العالمية للشركات المصرية، ويأتي ذلك تماشيًا مع خطة الدولة لزيادة حجم الصادرات المصرية.

ويُقترح:

- العمل على مواجهة التحديات التي تقف أمام الصادرات المصرية، فضلًا عن تحسين جودة المنتج المصري، ورفع القدرة التنافسية له في الأسواق الخارجية، بجانب العمل على فتح أسواق جديدة، مع ضرورة توسيع دائرة التعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري مع الدول الإقليمية والعالمية.
- الترويج للصادرات المصرية، فالبنوك تقوم بدورها التمويلي، إلا أن الترويج من أهم النقاط لدفع عجلة التصدير.

٢٠ رئيس المؤسسة العربية للتنمية: أسواق الصادرات المصرية الأكثر طلباً وأخذة في النمو ومطلوب الاهتمام بها /العالم اليوم

مستخلص

إن بعض المشاكل التي تؤثر في أداء برامج المساندة التصديرية في دعم التصدير ومضاعفة كميات الصادرات، تنقسم إلى مجموعتين من المشاكل، ترتبط الأولى بالإجراءات التنظيمية المعقدة والروتين الطويل الذي يتشدد في تطبيقه الموظفون القائمون على الإجراءات، بينما ترتبط المجموعة الثانية من المشاكل بحقيقة أن البرنامج يتبنى مفهوماً للمصنع يحصره على صاحب المصنع الحائز على رخصة التصنيع متجاهلاً القائم بالعملية التصنيعية لدى مصانع الغير، الأمر الذي يحرم أصحاب هذا القطاع من المساندة المالية التي يتم صرفها فقط لأصحاب المصانع.

ويُقترح:

- أن تراعي التشريعات والإجراءات التي تنظم المساندة التصديرية بما يحقق التوازن بين المزايا المعطاة للمصدرين والمزايا التي يجب أن تعطى للمصنع، فمثلاً هناك شركات كثيرة تقوم بعملية الصناعة ككل بداية من استيراد مدخلات الإنتاج والتصميم، ولكنها تقوم بالتصنيع لدى مصانع شركات أخرى، وتقوم بتصدير المنتج إلى الخارج؛ الأمر الذي لا يؤهلها وفقاً لنص القانون الحالي للحصول على المساندة التصديرية، أو التمتع بمزايا دخول خامات الإنتاج بنظام "drawback"، ومن ثم تزداد تكلفة الإنتاج عليها، ويزداد سعر المنتج؛ وهذا ما يتطلب إعادة النظر في النصوص التشريعية المنظمة لبرنامج المساندة التنظيمية على نحو يعالج هذه المشكلات، ويمنح عناصر وأنماط العملية الإنتاجية لمنتجات التصدير مزايا ومساندات تصديرية متكافئة وعادلة.
- تعديل التشريعات الحاكمة للعملية التصنيعية بما يراعي التغييرات العميقة التي تتسارع في العملية التصنيعية في مصر والعالم، التي ظهر معها فواعل متعددة في الصناعة يقومون بالعملية التصنيعية وإنتاج السلع المصنعة بدءاً من تكلفة الإنتاج ودفء الضرائب المتعددة على المنتج الصناعي، بينما يتم التصنيع في مصانع لدى الغير.

٢٠ رئيس المؤسسة العربية للتنمية: أسواق الصادرات المصرية الأكثر طلباً وأخذة في النمو ومطلوب الاهتمام بها /العالم اليوم- تابع

ويُقترح:

- الاهتمام بتطوير ثقافة التصدير لدى المنتج والمصدر المصري على نحو يرفع من وعي قطاع التصدير بالأسس التجارية السائدة لدى أسواق التصدير المصرية بما يجعله يكيف عملياته التصديرية وفقاً لهذه الأسس، فمثلاً يطلب المستورد التركي من المصدرين المصريين عمل جدول زمني سنوي يوضح حجم وأنواع السلع المتاحة خلال المواسم السنوية للتصدير.
- أن تقوم الدولة في إطار دعم الصناعة للتصدير بتخصيص خطوط ائتمان خاصة بفائدة منخفضة وفق الشروط التي يمكن الاتفاق عليها مع الدولة لصناعات التصدير، وأن يتبع ذلك دعماً وتسهيلاً حكومياً في إجراءات التأمين وإعادة التأمين على الصادرات بما يفتح مجالاً أرحب وأسواق أوسع للمنتج المصري.

٢١) تذييل العقبات وتوفير مستلزمات الإنتاج وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.. أبرز التوصيات /أحمد خليل

مستخلص

إن ملف المشروعات المتوسطة والصغيرة من الضروري النظر إليه وتعميق عملية الربط بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، وتتولى المشروعات الكبيرة عملية التصدير من أجل دعم بيئة الاقتصاد بصورته المختلفة، خاصة أن الصناعة تشارك في الناتج المحلي بنسبة ٧%، ويجب بحث أفكار لزيادة هذه الإنتاجية خلال مدة زمنية قليلة، حيث إن إجمالي إنتاج الصناعة المصرية لا يتجاوز ٧٠٠ مليار جنيه فقط.

ويُقترح:

- تحديد القطاعات الصناعية المستفيدة من السياسات التحفيزية، والمستهدف زيادة مساهماتها في الصادرات المصرية، ووضع سياسات توطين وتعميق الصناعة وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها أن تكون حلقة الوصل القادرة على مواجهة مشكلة مستلزمات الإنتاج، مع ضرورة تقديم الحوافز للمساعدة على توطين الصناعة في مصر.
- تحديد التصور الاستراتيجي للسياسات الصناعية، وتحديد الهدف منها، سواء بزيادة مدخلات النقد الأجنبي من خلال الصادرات والانفتاح على العالم.
- تطبيق وتفعيل قانون المنتج المحلي، وأن تنشئ وزارة المالية صندوقًا، مثل: صندوق دعم الصادرات يكون صندوقًا لدعم الجهات الحكومية التي تشتري المنتج المحلي، حيث إن تفعيل القانون يسهم بشكل كبير في تعزيز المنتج المحلي.
- إيجاد آليات وسياسات عملية لتشجيع الصناعة والصادرات الصناعية، وكذلك التواصل مع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتذليل العقبات كافة خاصة العقبات الخاصة بتسويق منتجات هذه الصناعات.

٢٢ جودة عبد الخالق يطالب بوضع سياسة صناعية للنهوض بالقطاع ودعم المنتج الوطني/هشام عبد الجليل

مستخلص

إن مساهمة القطاع الصناعي بالكامل في الاقتصاد القومي ١٦%، في حين أن هذا الرقم من الممكن أن ينخفض خلال الفترة المقبلة ما لم يكن هناك جهود ملموسة تسهم في دعم الصناعة الوطنية، وذلك من خلال وضع سياسة صناعية جادة.

ويُقترح:

- وضع سياسة صناعية للنهوض بالقطاع الصناعي خلال الفترة المقبلة ودعم المنتج الوطني.

مستخلص

التصدير لا ينجح بالفهولة، بل ينجح بالعلم والبحث والدراسة، ومعنى سلعة منافسة في السوق العالمية، أي منافسة في الجودة والسعر، وكما نجحنا في زيادة صادراتنا إلى السوق الألمانية بنسبة تفوق الـ ٣٠% العام الماضي، إذن نستطيع أن ننجح في الأسواق الأخرى في أوروبا وأمريكا وآسيا.

ويُقترح:

- زيادة صادراتنا إلى دول العالم كلها، وذلك من خلال البحث والدراسة عن أسباب إخفاق مصر في التصدير، وأن يكون هناك مؤشر إيجابي للتحفيز، وليس سلبياً يحبط، حيث إن المصريين قادرون على إعادة المنتج المصري للتصدير وغزو السوق العالمية.

٢٤) التصدير أولاً "١" /محمد حسن البنا

مستخلص

تتمتع الصادرات المصرية بميزات تنافسية بالأسواق الدولية، على الرغم من التطورات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وارتفاع تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية.

ويُقترح:

- فتح أسواق لصادراتنا في مختلف بلاد العالم، وحث قطاعات الصناعة والزراعة كافة على وضع أولوية للتصدير.

Print

ISSN: 1687-6504

٢٠٢٤



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



جائزة الشارقة
للاتصال الحكومي

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر
رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3
تليغون: (+202) 20546600-1-2-3-4 فاكس: (+202) 20532115
www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

